73/2015

2015 نوفمبر 26
رقم الإدارة.....أحيل

مـــــشـــــــروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 19 نـــوفمبر 2015 بـــين الجمهوريـــة التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بالمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات.

فـــصـــل وحـــيـــد :

تمّت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس في 19 نوفمبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بالقرض البالغ مائة وأربع وأربعين مليون (144.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات.

شرح أسباب مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات 73 / 20 15

أبرمت الحكومة التونسية في 19 نوفمبر 2015 اتفاقتي قرضين مع البنك الإفريقي للتنمية بمبلغ 190.120 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع تطوير البنية التحتية للطرقات.

1) أهداف المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تطوير شبكة الطرقات المصنّفة وتحسين السيولة المرورية في المناطق المستهدفة مما سيساهم في تنشيط الحركية الاقتصادية.

2) عناصر المشروع:

❖ **الاشغال الطرقية :**

- تهذيب 719 كم من الطرقات المصنّفة بـ21 ولاية،
- بناء 23 جسر بـ20 ولاية،
- إنجاز منعرج بمدينة تالة على طول 7.3 كم ،
- الصيانة الدورية لـ2500 كم من الطرقات المصنّفة والتي تشمل كامل الولايات،
- مراقبة الأشغال بما فيها التدقيق في السلامة المرورية،
- التعويضات والانتزاع،

❖ **الدعم الفني :**

دراستان حول تأهيل قطاع الطرقات والقيام بمراجعة فهرس احتساب طبقات الطريق ممولتان بواسطة هبة (1.5 مليون أورو).

❖ **التصرّف والمتابعة**

3) كلفة المشروع وتمويله:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 383 م أورو أي ما يعادل حوالي842م.د.ت. (دون اعتبار الأداءات). وسيتم تمويله كالآتي:

❖ قرض بـ144مليون أورو (حوالي317م.د.ت) من موارد البنك،

❖ قرض بـ46.120 م أورو (حوالي101م.د.ت) من موارد صندوق "لننمو معا" الإفريقي (AGTF Africa Growing Together Fund)[1].

وتتمثل شروط التمويل في ما يلي :

✓ نسبة الفائدة : اليوريبور 6 أشهر يضاف إليه هامش متغير مع إمكانية تثبيت اليوريبور بطلب من المقترض. وتبلغ هذه النسبة حاليا 0.4%،

✓ فترة السداد:عشرون (20) سنة منها خمس (5) سنوات إمهال. •

73 / 20 15

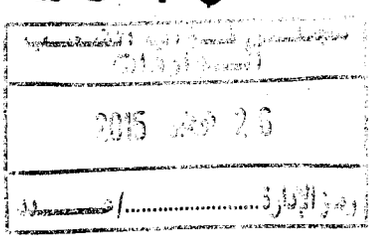

4) روزنامة إنجاز المشروع:

سيتمّ إنجاز المشروع خلال الفترة 2016– 2020.

ذلك هو مشروع القانون المصاحب

---

[1] أحدث هذا الصندوق بمقتضى اتفاقية تعاون بين البنك الإفريقي للتنمية وبنك الصين الشعبي لتمويل البنية التحتية في القارة الإفريقية علما وأنّ القروض المبرمة في إطار هذا الصندوق تخضع للشروط المالية والإجرائية الخاصة بالبنك